تيحقق المسبب على تحقق السبب لا يقال لكون انتفاء الفساد لانتفاء الآلهة
اولا المسئلة لانا نقول لا بل يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت
لا يصح ما ذكرته في قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم
يعصه وله من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا استعمال آخر للو ولكن لا
يخصها بل يعمها وان كان الاستعمال الثاني قال الرضي وقد يجيء جوابا لتحقق وكون قليلا
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وانه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء
فيلزم لا فايدة فيه الا ان يقال فيه يدل على ان المراد بقوله انطلقت سطلق الفعل استمرار
لا الماضي وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي
هو الماضي ليكون كالعوض له ليكون الفعل كالعوض من لفظ الفعل المحذوف فان
معناه وجد عوضا بلا لذاته اذ ليكون الفعل كالعوض لما فانه المفسر من صورة
الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا المعرضية ولا يتعلق بامر آخر وهنا
هو المسند الكلام وانما قال موضع منطلق وجود ذلك الجزاء على كل تقدير
بحكم انه لازم الشرط الذي نفيه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط
ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه الفحول
من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي
قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير بقولك انكان من تحمني الآن عدوي
اعطه الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم على الانجاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار
وثالثها ان الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلا في الشرط وجزاءه ويكون
جملة اسمية اما لو فيلزم فعلين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان خلافا للكوفيين
والفعلية الجزاء اما مجزوم بلم او ماض مثبت او منفي بما مقرون باللام مفتوحة وحذفها قليل الا
اذا وقعت لو مع ما في خبرها صلة نحو جاء في الذي لو ضربته شكر ولو طال
بد كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت فيحذف اللام كثيرا

للطول

للطول ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت انك قال لكلا انها
على التحقق مفسر لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه
لو دخل على الاسم ايضا يجب فتح ان لانه مبتدا ودفعه بان ما يدخل على المبتدأ
يدخل على ان المكسورة لان اسمية مبتداء في الاصل نحو اذا انه عبد الله وانطلقت
بالفعل اي بابدال الفعل موضع منطلق ومن قال اي بصيغة الفعل تمت جملة
لغو لا فايدة فيه الا ان يقال فيه يدل على ان المراد بقوله انطلقت سطلق الفعل لا
الماضي وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي هو الماضي
ليكون كالعوض له ليكون الفعل كالعوض من لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد
عوضا بلا لذاته اذ ليكون الفعل كالعوض لما فانه المفسر من صورة الفعل وانما قال
كالعوض لان العوض لا يكون الا المعرضية ولا يتعلق بامر آخر وهنا هو المسند الكلام
وانما قال موضع منطلق لانه الحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد واما
لان صيغة الماضي مستغنى عنه بدلالة لو على المضي واورد عليه نحو لو انك منطلق
واجاب عنه الرضي بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدري كان وفيه ايضا
تطلب الفعل كان فينبغي الفعل موضع المشتق الا ان يقال لو يلتزم العوض في غير
حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لورود الاسم في اشعار العرب
ومن اجاب بانه صفة خبر جامد محذوف ليس بشيء لان موضع الفعل موضع
الموصوف بالمشتق غير مسند اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة وان كان الخبر
جامدا جاز اي صح الجامد لتعذره اي لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل
الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام مرفوع صفة القسم على
قسم لم يتقدمه شيء والشارحون ظنوه منصوبا فاشكل عليهم نصبه على الظرف
وهو ليس بمكان مبهم فمنهم من ضمن بصحيحه بتضمن التقدم معنى الدخول في
كان ما له واذا تقدم القسم داخلا اولى ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل
التقدير او زمان التكلم ويشكل هذا الكلام بل يليق الا باول زمان التكلم على

Copyright © King Saud University